المبحث الثاني

السياسة النقدية

مفهوم السياسة في اللغة :

تعني القيام على الشيء بما يصلحه، يقال في ذلك ساسَ الأمرَ سياسةً أي دبّره أو قام به، وَسوسَهُ القوم: أي جعلوه يَسوُسهم، بمعنى دَبرّهُم وتولى أمرَهُم، وسَوسَ فلان أمر بني فلان أي كلف سياستهم وسوس الرجل أمور الناس إذا ملك أمرهم، وكان بنو إسرائيل يسوسهم أنبياؤهم أي تتولى أمورهم كما يفعل الأمراء والولاة بالرعية[1].

أمّا النقدية فيمكن تعريفها بأنها كلمة مشتقة من (النقود) التي تتحقق بالقبول العام من خلال اتخاذها كوسيط للتبادل ومقياس للقيم، وعلى أساس ما تقدم يمكن أن نشتق تعريف السياسة النقدية في اللغة بأنها تعني: التصرف في إدارة النقود على وفق أصلاحها وإصلاح الاقتصاد بالكامل.

مفهوم السياسة في الاصطلاح الشرعي:

تعني السياسة في الاصطلاح الشرعي التدابير والأفعال المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي ظل ذلك يمكن تعريفها بأنّها ((ما كان من الأفعال بحيث يكون معه الناس اقرب إلى الصلاح وابعد عن الفساد، وان لم يشرعه الرسول (صلى الله عليه وسلم) ولا نزل به وحي))[2]. يقول ابن القيم كذلك ((ولا نقول إنَّ السياسة العادلة مخالفة للشريعة الإسلامية الكاملة بل هي جزء من أجزائها وباب من أبوابها، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحي وإلا فإذا كانت عدلا فهي من الشرع، فقد حَبَسَ رسولُ الله (ﷺ) في تهمة وعاقبَ في تهمه لما ظهرت أمارات الريبة على المتهم، فمن أطلق كل متهم وخلى سبيله أو حلفه مع علمه باشتهاره بالفساد في الأرض ونقب الدور وتواتر المسروقات))[3] ويصفها أو يعرفها احد الكتاب المعاصرين بأنّها: ((اسم للأحكام والتصرفات التي تدار بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها وفي

---

(1) أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت (ب.ت.)، ج6، ص108.

(2) ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ج4، 1207 هـ، 1987 م، ص327.

(3) المصدر نفسه، ص374.

جميع سلطاتها وعلاقاتها بغيرها من الأمم، أي إنَّها كل النظم والتشريعات التي تساس بها الأمة في الداخل و الخارج سواء في ذلك ما يتعلق بسياسة الأمة قضائيا وما يحدد تصرف الأمة في الشؤون الخارجية لها في حدود ممارسة الشرع الإسلامي))[1].

مفهوم السياسة النقدية:

إنَّ اصطلاح السياسة النقدية هو اصطلاحٌ حديثٌ نسبياً لم يظهر في كتابات الاقتصاديين إلاّ في القرن التاسع عشر، وكانت الأسباب التي أشغلت المدارس الفكرية الاقتصادية بالبحث عن هذا الاصطلاح هو التضخم الذي حدث في اسبانيا وفرنسا في القرن السادس عشر فضلاً عن ذلك المشاكل المالية والاقتصادية التي واجهتها بريطانيا، وأخيرا التضارب بين النقود الورقية والمعدنية في الولايات المتحدة خاصة في القرن السابع عشر كل ذلك خلق حاجة ملحة لبحث السياسة النقدية لتلك البلاد وفي القرن التاسع عشر كانت الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد ولدت مجالاً رحب لدراسة هذا الاصطلاح.

وبعد القرن التاسع عشر أصبحت السياسة النقدية جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة [2] وفي الوقت نفسه فهي تعد أداة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة تستخدمها الدولة إلى جانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية، والسياسة السعرية، والسياسة التجارية،وسياسة الأجور، التي تهدف إلى التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات الأساسية لهذا النشاط كالمستوى العام للأسعار والاستهلاك والاستثمار والإنتاج والدخل[3].

يتحدد معنى السياسة النقدية ضمن إطارين أولهما ضيّق ويقصد به ((الإجراءات المباشرة التي يمكن بواسطتها تنظيم عرض النقد في التداول))[4]. وثانيهما: المعنى الواسع الذي يجعل منها مفهوماً يشمل التنظيم النقدي والصيرفي والتأثير في عرض النقد وبذلك تكون السياسة النقدية متضمنة كل من السياسة الائتمانية وسياسة الدين العام وسياسة التحويل الخارجي[5].

للسياسة النقدية عند الاقتصاديين تعريفات كثيرة منها:

---

(1) احمد الحصري، السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الفقه الإسلامي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1407هـ، 1986 م، ص12.

(2) عبد المنعم السيد علي، دراسات في النقود والنظرية النقدية، مطبعة العاني، بغداد، ط 2، 1976م، ص 370 -371.

(3) عوض فاضل اسماعيل الدليمي، مصدر سابق، ص583.

(4) كارل افرسن، تقرير عن السياسة النقدية في العراق، مطبعة بغداد، بغداد، 1954، ص173.

(5) نبيل سدرة محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1968م، ص403-412.

أ. ((هي مجموعة الإجراءات والأدوات التي يستخدمها البنك المركزي باعتباره ممثلاً للسلطة النقدية للتأثير في عرض النقد وحجم الائتمان، أي التأثير في السيولة النقدية في الاقتصاد))[1].

ب. هي: ((الإجراءات المعتمدة من قبل السلطة النقدية لإدارة عرض النقد وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل من غير تضخم))[2].

ج. وعُرفت كذلك:((التدخل المعتمد المباشر من قبل السلطة النقدية لغرض التأثير في الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغييّر عرض النقد وتوجيهه؛وذلك باستخدام وسائل معينة تعرف بوسائل السياسية النقدية))[3].

د. ((إنَّ السياسة النقدية الوضعية تشمل جميع الإجراءات التي يلجأ إليها البنك المركزي للتأثير في عرض النقد؛ لجعله متماشياً مع احتياجات النشاط الاقتصادي بغض النظر عن كون تلك الإجراءات حراماً أم حلالاً))[4].

ومن كل ما سبق من مفاهيم وتعاريف للسياسة النقدية فانَّ طبيعة عملها تهدف إلى معالجة المشاكل الاقتصادية مثل التضخم والبطالة والركود، وكل ذلك يتم من خلال البنك المركزي؛ لغرض التحكم في المعروض النقدي أو مكوناته بحسب الوضع الاقتصادي للدولة، إذ يتم تقليل عرض النقود في فترات التضخم، ويكون العكس في حالات الكساد لغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية الرئيسة.

أهداف السياسة النقدية :

عرفنا من الفقرة السابقة بأنَّ السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي وهو الجهة التنفيذية المسئولة عن هذه السياسة التي تشمل معالجة المتغيرات النقدية لتحقيق الأهداف الاقتصادية وهذه الأهداف هي الآتية:

تحقيق الاستقرار النقدي و الاقتصادي:

---

(1) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مصدر سابق، ص327.

(2) سامي خليل، النظرية والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت،1982م، ص 655.

(3) فوزي القيسي، النظرية النقدية، دار التضامن، بغداد، ط 1، 1964، ص258

(4) عبد الموجود عبد اللطيف الصميدعي، الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية، مطبعة أنوار دجلة، البتاوين، بغداد، 1424هـ، 2003م، ص 482.

إنَّ بعض الاقتصاديين يركزون على هذا الهدف من اجل القضاء على التقلبات الموسمية من خلال موائمة عرض النقود والطلب عليها في كل الأوقات سواء أكان تضخما أم انكماشا، أي قيام السلطة النقدية بتكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي[1].

تحقيق الاستقرار في الأسعار:

يُعدّ استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي؛ لذلك ينبغي العمل على استقرارها؛ لأنَّ التغيرات العنيفة في المستوى العام للأسعار تؤدي إلى التضخم أو الكساد، مما يؤثر سلباً في قيمة النقود بوجه خاص وفي الاقتصاد ككل، من خلال عدم إمكانية التخطيط للمستقبل ويشير جوستاف كاسل Gustave cassel وكينز Keynes إلى أنَّ استقرار مستوى الأسعار هو الهدف المقصود من سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان؛ لأنه يجعل النظام الاقتصادي يعمل بسلاسة ويحقق الرفاهية الاقتصادية، أمّا التقلب في هذا المستوى فأنه يؤدي إلى حدوث تغيرات واضطرابات كبيرة في العلاقات الاقتصادية بين الدائن والمدين وبين المنتج والمستهلك وبين العامل ورب العمل[2].

تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية:

يُعدّ الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية هدفاً من الأهداف التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها؛ من اجل تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية؛ نتيجة للبطالة التي كانت منتشرة في العديد من البلدان خلال الثلاثينيات، والخوف من تفشي أو زيادة هذه البطالة عليه، فالسلطات النقدية تقوم باتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بمعالجة الاقتصاد وتجنبه البطالة[3]. وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية فهي تقوم بزيادة عرض النقد في حالة البطالة والكساد؛ لتزيد من الطلب الفعال. فيزداد الاستخدام في الاقتصاد القومي، واعتقد بعض الاقتصاديين أنَّ نسبة 4% هي المعدل الطبيعي للبطالة ولكن عندما طبق في بعض الاقتصادات تسبب في ذلك إلى تسريع معدلات التضخم، مما جعل التقديرات الحالية تدور حول 6%

---

(1) سامي خليل، النقود والبنوك،الكتاب الأول،مؤسسة الكميل للتوزيع والنشر،الكويت دار الشباب للنشر قبرص،ط2، 1989 م، ص 585.

(2) سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 584.

(3) ويقصد من ذلك لا يعني اختفاء البطالة ووصولها إلى الصفر وإنما يسمح بوجود البطالة الاحتكاكية. الدكتورة سلوى علي سلمان، السياسة الاقتصادية، الكويت، وكالة المطبوعات، 1973 م، ص161.

وان المعدل الطبيعي الذي يتوافق مع حالة الاستخدام الأمثل هو يتراوح (4% - 6%) من قوة العمل المتاحة [1].

النمو الاقتصادي:

يُعدّ هذا الهدف من أهم أهداف السياسة النقدية إذ تسعى إلى تحقيقه الحكومات كافة في الدول سواء أكانت نامية أم متقدمة ويتسق هذا الهدف مع هدف تحقيق الاستخدام الأمثل؛ لأنَّ في حالة وجود بطالة بمعدلات مرتفعة سواء أكانت في العمل أو في رأس المال فلن يكون هناك دافع لأنفاق المزيد من الاستثمارات في مصانع ومعدات جديدة، وعلى السياسات الاقتصادية أن تشجع النمو الاقتصادي من خلال تحفيز المؤسسات على الاستثمار و تشجيع الأفراد على الادخار حتى تتوفر الأموال اللازمة للاستثمار [2].

المحافظة على توازن ميزان المدفوعات:

تسهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من اجل العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فيقوم البنك المركزي بتتبع حالة ميزان المدفوعات واتجاهه من اجل المحافظة على ثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية وضمان الاحتفاظ بكمية من الاحتياطات الأجنبية لمواجهة التقلبات التي قد تحدث في ميزان المدفوعات.

أدوات السياسة النقدية :

تحقق السياسة النقدية أهدافها المذكورة أنفاً من خلال التحكم في عرض النقود ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات متعددة، يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع، هي كما يأتي:

الأدوات الكمية أو التقليدية:

يقصد بها الأدوات التي يتخذها البنك المركزي لغرض التحكم في عرض النقود وحجم الائتمان، أي تنظيم الحجم الكلي للائتمان في النظام المصرفي بحيث تستطيع السياسة النقدية أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام هذه الأدوات، سواء أكان استخدامها بطريقة توسعية أم انكماشية وهذه الأدوات هي:

سعر إعادة الخصم:

---

(1) زكريا عبد الحميد باشا، نقود وبنوك مع وجهة نظر أسلامية، الكويت، ط 1، 1419هـ - 1989م، ص 175.

(2) زكريا عبد الحميد باشا، مصدر سابق، ص 175.

((يقصد به سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل خصمه للأوراق المالية التي تقدمها إليه المصارف التجارية، وإذا كانت هذه الأوراق المالية قد تم خصمها من قبل المصارف التجارية مثل (الكمبيالات) وأمكن تقديمها مرة أخرى للبنك المركزي ليعيد خصمها، عندئذ يسمى هذا السعر بـ "سعر إعادة الخصم"))[1]. ويحقق البنك المركزي هدفه في التحكم في عرض النقود من خلال سعر إعادة الخصم عن طريق تأثيرين يعملان في وقت واحد هما[2]:

أولهما: التأثير على كلفة حصول المصارف التجارية على الأصول النقدية الإضافية التي يقدمها البنك المركزي.

ثانيهما: التأثير في كلفة توفير الائتمان الذي تضعه المصارف التجارية تحت تصرف عملائها من الوحدات الاقتصادية غير المصرفية.

ويطلق على هذه الأداة سعر البنك. ويُعدّ من أقدم الأدوات التي استخدمها البنك المركزي وأكثرها تطبيقاً في القرن التاسع عشر[3]، فهي تعد وسيلة يستخدمها البنك المركزي لتشجيع أو لتقليص جهود المصارف التجارية على الاقتراض منه[4].

ويلجأ البنك المركزي إلى اعتماد سياسة نقدية انكماشية في حالة وجود اتجاهات تضخمية ناتجة عن زيادة عرض النقود، الذي يؤدي بدوره إلى التوسع في الائتمان، ومن ثمّ يهدد استقرار الأسعار، إذ يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم الذي يؤدي إلى تقليل اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، وفي الوقت نفسه تقوم المصارف التجارية برفع سعر الخصم على الأوراق التجارية، ومن ثمّ فان كل ذلك يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان الذي يترتب عليه تقليل عرض النقود. مما يؤدي إلى خفض الطلب الفعال الذي بدوره يساهم في خفض المستوى العام للأسعار.

أمّا في حالة الركود أو الكساد الاقتصادي فقد يلجأ البنك المركزي في هذه الحالة إلى اعتماد سياسة نقدية توسعية، أي تخفيض سعر إعادة الخصم مما يشجع المصارف التجارية على طلب المزيد من السيولة من البنك المركزي. وفي هذه الحالة تقوم المصارف التجارية بتخفيض سعر خصم الأوراق المقدمة إليها من قبل عملائها. ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الائتمان والسيولة النقدية في الاقتصاد بشكل يساهم في زيادة الطلب الفعال.

---

(1) محمد صالح تركي القريشي، د. ناظم محمد نوري الشمري، مصدر سابق، ص447.

(2) أكرم الحوراني، الاقتصاد النقدي، القسم الأول، مديرية الكتب الجامعية، منشورات جامعة دمشق، كلية الإدارة والاقتصاد،قسم المصارف والتأمين، 2008م، ص60.

(3) محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، مصدر سابق،ص 295.

(4) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والبنوك، مطبعة الديواني، بغداد، ج1، ط2، 1986، ص 393.

يتضح مما سبق بانَّ الغرض من سياسة سعر إعادة الخصم التي يطبقها البنك المركزي هو التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان توسعاً أو انكماشاً، وذلك في ضوء الحالة التي يشهدها الاقتصاد التي بدورها تملي على البنك إتباع أي من السياستين التوسعية أو الانكماشية.

عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها دخول البنك المركزي في السوق المالية بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بصفة عامة والسندات الحكومية بصفة خاصة؛ من اجل التأثير في عرض النقود بحسب متطلبات الظروف الاقتصادية[1] ولنجاح هذه الأداة يتطلب توافر الشروط الآتية[2]:

أ-وجود أسواق مالية متطورة لكي تحقق توفير الكميات الملائمة من الأوراق المالية سواء أكانت خاصة أو حكومية.

ب-وجود وعي مصرفي لدى الجمهور.

ج- وجود جهاز مصرفي متطور.

وتصنف هذه الأداة - عمليات السوق المفتوحة - إلى نوعين من العمليات:

الأولى: هي العمليات التي يمارسها البنك المركزي من اجل التأثير في الرصيد النقدي، أي تغيير حجم الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية وأما الأخرى فهي، العمليات التي يمارسها البنك المركزي من اجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي[3]. وُتعدّ عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية لكونها أكثر توجها وشمولا للسيطرة على الائتمان من خلال تأثيرها المباشر في حجم

---

(1) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، ترجمة طه عبد الله منصور و عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة العربية، 1407هـ - 1987م، ص250.

(2) عبد الله الطاهر، موفق علي خليل، مصدر سابق، ص331.

(3)للمزيد من الإيضاح ينظر:

- زكريا عبد الحميد باشا، مصدر سابق، ص163.
- توماس ماير، جيمس س، دوسينيري، النقود والبنوك والاقتصاد، دار المريخ للنشر، الرياض، (ب.ت)، ص508.

عرض النقود والائتمان وكذلك أسعار الفائدة[1] فهي تختلف عن أداة سعر أعادة الخصم في مجال التطبيق بما يأتي[2]:

أ- يحدد سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهو سعر مستقر نسبياً لمدة من الزمن، وهذا يسمح للمصارف التجارية بتوقع التغيرات في هذا السعر، مما يسهل عملية حصولها على السيولة من البنك المركزي. أمّا في حالة السوق المفتوحة التي تكون متغيرة في شكل دائم وفقاً لحالات العرض والطلب على السيولة، لهذا تجد المصارف التجارية صعوبة في معرفة كلفة حصولها على احتياطات نقدية جديدة من البنك المركزي.

ب- تكون المصارف التجارية ضمن سياسة إعادة الخصم هي التي تبادر في طلب السيولة على شكل نقود قانونية من البنك المركزي. بينما في عمليات السوق المفتوحة يكون البنك المركزي هو المبادر في عرض أو طلب السيولة من النقود القانونية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية.

ج- تتضمن سياسة إعادة الخصم تجهيز المصارف التجارية بالاحتياطات النقدية اللازمة لإغراض منح الائتمان للإفراد والمشروعات، مقابل شراء البنك المركزي للأوراق التجارية والمالية التي تقع في حوزة هذه المصارف. بينما في السوق المفتوحة يُعدّ البنك المركزي مغذياً وممتصاً للسوق النقدية فقط، فيكون مغذياً عند قيامه بشراء الموجودات المالية ويكون ممتصاً عند قيامه ببيع الأوراق المالية. ويؤثر البنك المركزي في السوق النقدية بصفته مقرضاً ومقترضاً من اجل تحقيق الاستقرار في سوق الائتمان.

د- سياسة السوق المفتوحة تسري على جميع المصارف التجارية، بينما سياسة إعادة الخصم لا تمس الاّ المصارف التي تعاني من نقص في سيولتها أي احتياطاتها النقدية.

ويتضح الهدف من عمليات السوق المفتوحة هو التأثير في هذه الاحتياطات تبعاً لشراء أو بيع البنك المركزي للأوراق المالية، إذ يرتبط البيع بطبيعة الأحوال الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية أي بصفته بائعاً للأوراق المالية في السوق المالية إلى الجمهور الذي من شأنه أن يمتص الفائض من عرض النقود أي بمعنى تقليص الاحتياطات النقدية لدى المصارف التجارية مما يضعف قدرتها على منح الائتمان.

---

(1) أكرم الحوراني، مصدر سابق، ص70.

(2) المصدر نفسه، ص 73.

أمّا في حالة الركود الاقتصادي فيحدث العكس إذ يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية، فيدخل البنك المركزي إلى السوق المالية بصفته مشتريا للأوراق المالية من اجل زيادة السيولة النقدية لدى الجمهور، ومن ثم زيادة قدرة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان.

نسبة الاحتياطي القانوني:

يقوم البنك المركزي بفرض نسبة على المبالغ التي تودع لدى المصارف التجارية كاحتياطي لمواجهة السحوبات من هذه الودائع وتسمى الاحتياطي القانوني لأنّه يفرض بقوة القانون، وتؤثر بشكل مباشر في الائتمان المصرفي وبشكل غير مباشر في عرض النقود[1] ولهذا تُعدّ هذه الأداة من الأدوات الرئيسة من بين الأدوات الكمية الأخرى للسياسة النقدية، فهي تعطي صلاحية للبنك المركزي بمراقبة حجم الائتمان والودائع المصرفية، والغرض الأساسي من هذه الأداة هو توفير حد أدنى من السيولة بالنسبة للمصرف، وحد أدنى من الضمان فيما يخص المودعين من جهة، وتمكين السلطات النقدية من تنظيم عرض النقود والائتمان والرقابة عليهما من جهة أخرى[2].

وتستخدم البنوك المركزية هذه الأداة في كثير من بلدان العالم لمكافحة حالة التضخم والانكماش، ولذلك فأن البنك المركزي يمكن أن يتبع سياسة نقدية توسعية أو انكماشية، ففي حالة التضخم على البنك المركزي أن يتبع سياسة نقدية انكماشية إذ تقوم السلطة النقدية برفع نسبة الاحتياطي القانوني، لغرض تقليل سيولة المصارف التجارية. ومن ثم تقليل أو تقليص قدرتها في منح الائتمان. ومن ثم خفض عرض النقود.

أمّا في حالة الكساد، فعلى البنك المركزي أن يتخذ سياسة نقدية توسعية؛ وذلك من خلال تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لغرض زيادة قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، ومن ثم زيادة عرض النقود أو خلق(توليد) نقود الودائع، وهذا يؤدي إلى زيادة عرض النقود.

وعلى أساس ما تقدم فأن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني تُعدّ أداة فعالة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأداتين السابقتين لسببين هما[3]:

أ- إنَّ تأثيرها في كمية النقود المتداولة لا يرتبط بقرار المصارف التجارية كما هو الحال بالنسبة لسعر إعادة الخصم.

---

(1) احمد حسين الهيتي، اقتصاديات النقود والمصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، الموصل، 2005م، ص212.

(2) عبد المنعم السيد علي، دارسات في النقود والنظرية النقدية، مصدر سابق، ص406.

(3) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، مصدر سابق، ص369.

ب - إنَّ استخدامها لا يرتبط بوجود أسواق مالية متطورة أو رغبة الجمهور في بيع وشراء السندات والأوراق المالية الأخرى كما هو الحال في عمليات السوق المفتوحة.

أدوات الرقابة النوعية أو الكيفية:

عرفنا مما سبق إنَّ الأدوات الكمية هي التي من خلالها يتمكن البنك المركزي من التأثير في حجم عرض النقود سواء أكان توسعاً أم انكماشاً، أما الأدوات النوعية فهي تختلف عن الأولى بعدّها الأدوات والوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير في تدفقات واستخدامات التمويل المصرفي صوب النشاطات أو القطاعات الاقتصادية من دون التأثير في الحجم الكلي لتمويل القطاعات الأخرى، الّا انَّ - كليهما - إجراءات أو تدبيران يتخذان من قبل البنك المركزي اللذان يمكن أن يتحكم بهما وفقاً للظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد.

وقد بدأ الاهتمام بهذه الأدوات بعد أزمة الكساد الكبير 1929 الذي أدى إلى تغير في أهداف السياسة النقدية ليس مجرد العمل على تجنب حالات التضخم والانكماش وتحقيق الاستقرار النقدي فحسب بل إلى مساندة أو مشاركة السياسة الاقتصادية في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، وقد أدى ذلك إلى الاقتناع بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لوضع السياسات المختلفة والتنسيق بينهما[1]، وتتلخص الغاية أو الأهداف من هذه الأدوات بما يأتي[2]:

أ- التمييز بين القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية والأولوية والقطاعات الأخرى في عملية التمويل ومنح الائتمان.

ب- معالجة القطاعات الحساسة من دون التأثير في الأهداف الأخرى للسياسات الاقتصادية.

ج- تنظيم حركة السيولة النقدية في الدولة والحد من تأثيرها في الاقتصاد.

د- تقوية وضع ميزان المدفوعات إذ يكمن ذلك من خلال التمييز لصالح صناعات التصدير من خلال خصم الكمبيالات المقدمة بوساطة المصدرين، أو تقوية وضع الصرف الأجنبي من خلال الحد من الواردات وذلك عن طريق التمييز ما بين سعر خصم الأوراق التجارية التي تستخدم في الواردات والصادرات.

هـ- من الملاحظ على الأدوات النوعية أنَّ التمييز فيها يشمل الرقابة على كل أنواع الائتمان التجاري والمالي كلها، في حين الأساليب الكمية تكون مقتصرة في الائتمان المصرفي فقط.

---

(1) نبيل سدرة محارب، النقود والمؤسسات المصرفية، مصدر سابق، ص463.

(2) سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 621.

وبشكلٍ عام يمكن تقسيم الأدوات النوعية إلى ثلاثة أنواع هي:

التسهيلات الائتمانية:

تعدّ التسهيلات الائتمانية من الأدوات النوعية التي لها تأثير مباشر في توجيه الائتمان نحو القطاع أو القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية من اجل تنشيط الاستثمار على حساب القطاعات الأخرى الأقل أهمية، ويتضح ذلك من خلال قيام البنك المركزي بوضع حد أعلى أو تحديد السقف الائتماني الممنوح لقطاعات اقتصادية معينة، وجعله من دون سقف لقطاعات اقتصادية أخرى من اجل تنشيطها والنهوض بها.

تغير سعر الفائدة:

تهدف الأدوات النوعية إلى توجيه الائتمان نحو القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية، لذا يقوم البنك المركزي من خلال هذه الأداة بوضع هيكل لأسعار الفائدة لغرض توجيه الائتمان لنشاط معين وحجبه أو تقليله عن نشاط آخر، فعندما يكون من أهداف السياسة النقدية تطوير قطاع معين يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة وزيادة مدة السداد من اجل أن يتوجه التمويل لهذا القطاع بغزاره، ويحدث العكس بالنسبة للقطاعات التي لا تحظى باهتمام واضعي السياسة النقدية.

هامش القروض المضمونة بالسندات:

إنَّ تحديد هامش القروض المضمونة بالسندات يُعدّ من أهم الأدوات النوعية لأنَّه يمكن السلطات النقدية من أن تتحكم في التمويل المصرفي عن طريق تنظيم منح هذا التمويل بضمان السندات وفق تحديد الهامش المطلوب الذي يعرف بأنَّه: ((الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية))[1]، فيقوم البنك المركزي برفع نسبة الهامش للاقتراض في حالة التضخم من اجل تقليل حجم التمويل الممنوح بضمان السندات في بعض القطاعات الحساسة من غير أن يؤثر في القطاعات الأخرى، ويكون العكس في حالة الانكماش.

أدوات الرقابة المباشرة:

بفعل الصعوبات التي واجهت الأدوات الكمية والنوعية وعدم مقدرتها على حل المشكلات في بعض البلدان وتحقيق كامل للأهداف المرجوة، بدأت البنوك المركزية في البحث عن أساليب أخرى تستطيع من خلالها معالجة الحالات غير المرغوب فيها التي تصيب الاقتصاد ومن هذه الأدوات[2]:

---

(1) سامي خليل، النقود والبنوك، مصدر سابق، ج 1، ص 622.

(2) عبد الحميد الغزالي وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك، مصدر سابق، ص 153 - 154.

أ- **الإقناع الأدبي:** ويقصد به قيام البنك المركزي بشرح الحالة الاقتصادية للمؤسسات النقدية بصفة عامة والمصارف التجارية بصفة خاصة وإقناعها بالسياسة النقدية المناسبة والتأثير في هذه المؤسسات كي تتبع سياسة اختيارية تتناسب مع ما تقتضيه الظروف الاقتصادية السائدة.

ب- **التعليمات والأوامر المباشرة:** ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب الأول (الإقناع الأدبي) في أنَّ هذه الأوامر تكون ملزمة للمصارف التجارية ولا يمكن أن تتجاهلها وإلّا تعرضت لبعض أنواع العقوبات التي تفرضها عليها البنوك المركزية، ويمثل هذا الأسلوب عدداً من الإجراءات منها[1]:

- تحديد الحد الأدنى لمجموع القروض التي تمنحها المصارف التجارية.
- تحديد الحد الأدنى للقروض الممنوحة لأحدى قطاعات الاقتصاد القومي لغرض تشجيعه.
- منع المصارف من إقراض بعض الأنشطة الاقتصادية.
- إلزام المصارف التجارية باستخدام جزء من مواردها في مجالٍ بعينه كشراء السندات الحكومية أو أذونات الخزانة.

ج- الإجراءات الزجرية: يُعدّ هذا الأسلوب من الأساليب الأخيرة الذي يلجأ أليها البنك المركزي من اجل ضمان تنفيذ سياسته من قبل المصارف التجارية والالتزام بكل تعليماته سواء أكان في حالة التضخم أو الانكماش.

أنواع السياسة النقدية:

هناك نوعان من السياسة النقدية التي يمكن أن يتبعها البنك المركزي هي:

السياسة النقدية التوسعية:

يهدف هذا النوع من السياسة إلى زيادة عرض النقود لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة خاصة عندما يسود الركود أو الانكماش في الاقتصاد من اجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه[2]. أي بمعنى (AS > AD) [*] وهذا يعني إنَّ التدفق الحقيقي (السلعي) اكبر من التدفق

---

(1) لمزيد من الإيضاح ينظر:
- محمد خليل برعي، مقدمة في النقود البنوك، مكتبة نهضة الشرق، (ب. م)، (ب. ط)، 1975 م، ص 137،
- محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود، مصدر سابق، ص308.

(2) مجيد خليل حسن، عبد الغفور إبراهيم احمد، مبادئ علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، 2008 م، (ب. ط)، ص261.

- ADo: الطلب الكلي.
- AS: العرض الكلي.

النقدي. ومن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في حالة السياسة النقدية التوسعية هي ما يأتي[1]:

أ. تخفيض سعر إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم الذي يكون بينه وبين المصارف التجارية وهذا يقود إلى خفض سعر الفائدة في التعامل بين المصارف التجارية وطالبي التمويل للأغراض المختلفة مما يؤدي إلى زيادة في منح الائتمان، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

ب. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني: وفي هذه الحالة يتمكن المصرف التجاري من الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة قابلة للإقراض إلى الجمهور لغرض زيادة حجم النقود في التداول (زيادة عرض النقود).

ج. عمليات السوق المفتوحة يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية مشترياً وبذلك يساهم في زيادة عرض النقود، ومن ثم زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والمصارف التجارية مما يمكن من زيادة الطلب وزيادة في منح الائتمان وهذا يساهم في زيادة الطلب وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

السياسة النقدية الانكماشية:

تهدف هذه السياسة إلى معالجة الحالة التي يكون فيها التدفق النقدي اكبر من التدفق السلعي وهذه الحالة تسمى الفجوة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد ما، ويكون الهدف الأساسي من هذه السياسة هو تخفيض حجم عرض النقود، ومن ثمَّ الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات، ومن ثم خفض الطلب الكلي ليتوافق مع العرض الكلي.

ويتبع هذه السياسة إجراءات معاكسه وفق لما يتخذ في حالة السياسة النقدية التوسعية ومن أهم هذه الإجراءات[2]:

أ- رفع سعر إعادة الخصم: إنَّ رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يؤدي إلى رفع كلفة اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، مما يؤدي إلى انخفاض طلبها للائتمان من البنك المركزي وكذلك انخفاض طلب الائتمان من قبل الأفراد والمنشآت من المصارف التجارية بسبب ارتفاع سعر الفائدة المفروض على القروض، وبذلك يقل عرض النقود مما يساهم في خفض الطلب الفعّال الاستهلاكي والاستثماري ومن ثمّ خفض المستوى العام للأسعار.

---

(1) عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد باشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المعرفة، الكويت، 1983، ج2، ص182 - 183.

(2) عبد الوهاب الأمين، زكريا عبد الحميد الباشا، مصدر السابق، ص 185.

ب-رفع نسبة الاحتياطي القانوني، إن رفع نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي إلى تقليل إمكانية المصارف التجارية في منح الائتمان لطالبيه؛ بسبب انخفاض ما لديها من سيولة. وهذا يؤدي إلى تقليل عرض النقود في الاقتصاد مما يؤدي إلى خفض الطلب الكلي، ومن ثم خفض المستوى العام للأسعار.

ج- عمليات السوق المفتوحة، يدخل البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بائعاً للأوراق المالية الحكومية والسندات؛ لغرض تقليل أو خفض عرض النقود الموجودة لدى المستهلكين والمستثمرين (الجمهور) نتيجة لشراء الأفراد لهذه السندات المباعة عن طريق البنك المركزي ومن ثم تقليل كمية النقود في التداول من خلال انخفاض الطلب الكلي، الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.